

بعد عام من التهرج

إنّ تصاريح المسؤولين، التي تملأ أعمدة الصحف كلّ يوم، بدءاً برئيس الجمهورية، ومروراً برئيسي مجلس النواب والحكومة وباقي عشائر النواب، ويظنّ من يقرؤها، بأنّ جميع المسؤولين في ظلّ هذا العهد قد تجنّدوا لحراسة دولة القانون والحرّيات العامّة، وإنّ همّهم الوحيد أصبح انتظام العمل المؤسّساتي.

يصعب علينا القول أنّ في لبنان حكماً، ليس فقط بسبب فقدانهم شرعية الحكم، ولكن لافتقارهم أيضاً إلى مواصفات الحكام، وجهلهم بمبادئ ممارسة السلطة وضوابطها. كلّهم يدّعي حرصه على احترام الدستور وصون الحرّيات العامّة، وترسيخ السلم الأهلي وبناء دولة القانون، ناهيك عن المحافظة على المصالح الوطنية والأموال العامة، إلى آخر المعزوفة التي يستسيغها الشعب ويعلق عليها آمالاً كبيرة، ولكن مع الأسف، لا تلبث أن تذهب أدراج الرياح وتتوالى خيبات الأمل. والتناقض بين أقوال المسؤولين وأتباعهم من جهة، وبين الواقع الذي يعيشه المواطن على الأرض، يدفعنا إلى الاستنتاج بأنّهم يكذبون، أو أنّهم يجهلون معاني الكلمات التي ينطقون بها، وعلى الأرجح أنّهم يجمعون بين الكذب والجهل، فالرجل الذكي يعرف أنّ للكذب حدوداً، وهم يكذبون بلا حدود، لا بل أكثر، لقد جعلوا من الكذب فناً ومهنة.

إنّ أول شيء تعنيه دولة القانون هو التزام رجالاتها باحترام القوانين التي باسمها يحكمون. والازدواجية المتناقضة بين القول والفعل، أسقطتهم إلى الحضيض، ويجب أن نخشاهم عندما يعلنون احترامهم للقانون لأنّه مؤشّر لتجاوزه. ماذا يبقى من دولة القانون إذا قمنا بمراجعة سريعة للقرارات الحكومية التعسّفية ومداخلاتها لعرقلة عمل المؤسّسات أو لتعطيله. وهل تقوم دولة القانون على تجاوز الصلاحية أو تجاوز القانون أو خرق السريّة المصرفية على يد الرؤساء والوزراء، أم تقوم بالقدح والدّم على ألسنتهم النمامة التي تحاول النيل من الشرفاء، فتتشر الشائعات على ألسنة المصادر والمقربين.

وماذا يبقى من دولة القانون إذا تابعنا عمل الأجهزة الأمنية التي توقف الناس اعتباطاً، وترغمهم على توقيع تنازلات عن حقوقهم الإنسانية، كما تبلّغهم وجوب توقيف نشاطهم المشروع، مع التهديد والوعيد بالاقتصاص منهم بتجميد حقوقهم وتعطيل مصالحهم.

ماذا يبقى من دولة القانون إذا بقيت العدالة استنسابية وانتقائية كما هي الآن، بعيدة عن الشمولية والإنصاف، تفتح ملفات الأبرياء وتقفل ملفات المجرمين.

ماذا يبقى من دولة القانون عندما يُسيّس قضاؤها، يحاكم فقط ضحايا السلطة ويبرّر ما فعلته زوراً وبهتاناً، وتكبر العقوبة أو تصغر وفقاً لحجم الأمثلة التي يراد تلقينها.

وماذا يبقى من المصالح الوطنية في ظلّ مختلف المعاهدات المفروضة على لبنان والتي أوصلت البلاد إلى مؤشّر سلبي في النمو الاقتصادي، بعد أن قضت على ما تبقى من إنتاجنا وجعلتنا سوقاً استهلاكية للمنتوجات السورية فقط.

أين تقع دولة القانون وما هو عنوانها بعد أن محي لبنان عن الخريطة السياسية وأصبح صوته صدىً للاحتلال السوري. ليس من الأجدر بالمتحدّثين عن قيام دولة القانون، أن يلزموا الصمت، لأنّ الكلام عن مثل هذه الدولة في ظلّ الاحتلال هو خدعة كبيرة لتغطية خيانة كبيرة واستقطاب الجهل من الناس.

وهل تقوم دولة قانون في بلد فقد سيادته، وتسلم حكومته المواطنين ليُسجنوا خارج حدوده من دون محاكمة، ولأجل غير مسمّى، وما تبقى منهم فقد حق الاعتراض والتعبير.